كيف يحكم الإسلام في إيران

الدين والحكم الديني في الجمهورية الإسلامية

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

كيف يحكم الإسلام في إيران

الدين والحكم الديني في الجمهورية الإسلامية

مِهران كامرافا

ترجمة

إخلاص خالد القنانوة

يحيى محمد بادي القعقاع

مراجعة

منصور عوض

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كامرافا، مهران

كيف يحكم الإسلام في إيران: الدين والحكم الديني في الجمهورية الإسلامية/ مهران كامرافا؛ ترجمة إخلاص خالد القنانوة، يحيى محمد بادي القعقاع؛ مراجعة منصور عوض.

380 صفحة؛ 22 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 349-366) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-732-0

1. الإسلام والسياسة - إيران. 2. الإسلام والدولة - إيران. 3. ولاية الفقيه - إيران. 4. الإمامة عند الشيعة. 5. الدين والدولة - إيران. أ. القنانوة، إخلاص خالد (مترجم). ب. القعقاع، يحيى محمد بادي (مترجم). ج. عوض، منصور (مراجع). د. العنوان. هـ. السلسلة.

297.2720955

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

How Islam Rules in Iran:
Theology and Theocracy in the Islamic Republic

by Mehran Kamrava

Copyright © Mehran Kamrava, 2024

عن دار النشر

Syndicate of the Press of the University of Cambridge

This translation of **How Islam Rules in Iran: Theology and Theocracy in the Islamic Republic** is published by arrangement with Cambridge University Press.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2026

المحتويات

توطئة 9

1- **المقدمة** 13

خطة الكتاب 19

2- **الإطار العام** 25

المؤسسة الدينية 26

السياق المؤسسي 46

حوزة قُم العلمية 54

خلاصة 74

3- **مسألة فقه** 77

الفقه والسياسة 78

السياق التاريخي 81

فقه الخميني والجمهورية الإسلامية 88

مفهوم الخميني لولاية الفقيه 102

خلاصة 123

4- **حماية المجتمع وإرشاده** 125

المرجعية (مرجعيت) 127

مفاهيم ولاية الفقيه لمرحلة ما بعد الخميني 134
ولاية مقيدة؟ 152
خلاصة 161

5- إعادة التفكير في الجمهورية الإسلامية 163
الإصلاح الديني 167
تفكيك التأويلات الإسلامية 181
الاجتهاد 192
الديمقراطية الإسلامية 206
خلاصة 224

6- التنظير للديمقراطية الإسلامية 227
حسن يوسف أشكوري 229
محسن كديور 237
محمد مجتهد شبستري 246
جيل جديد؟ 257
خلاصة 264

7- السلطة الشرعية 267
الشرعية من الله 271
الشرعية والشعب 276
الشرعية وولاية الفقيه 286
خلاصة 291

8- الخامنئية وولاية الفقيه المطلقة 295
علي خامنئي 298

ولاية الفقيه المطلقة 302
التنظير للاستبداد الديني 320
خلاصة 327
9- **الجمهورية الإسلامية، إلى أين؟** 329
ملحق: سير ذاتية موجزة لبعض الشخصيات الواردة في الكتاب 339
مسرد المصطلحات 347
المراجع 349
فهرس عام 367

توطئة

ليس هناك نقص في الكتب عن إيران. فقد دُرِست المواضيع المتعلقة بالسياسة الإسلاموية في إيران بتمكّن على أيدي عدد من العلماء المتميزين. ومن تلك الأدبيات الوافرة، ثمة كثير من الإسهامات العلمية التي تُثري معرفتنا العامة بإيران وسياساتها المعقدة إلى حد يفضي إلى الجنون. بيد أنه لم يكد شيءٌ من هذه الأدبيات، على مدى نحو عقود ثلاثة، يتناول مشكلة العلاقات الشائكة بين الدين والدولة في الجمهورية الإسلامية. وبالأحرى، في حين لم تزل سياسات الجمهورية الإسلامية تُدرس بتوسع، ظلّت الأسس الأيديولوجية للدولة الإيرانية، ولا سيما الأسس الفقهية للحكم الديني في البلاد، تفتقر إلى الدرس إلى حد بعيد. وقد صُمّم هذا الكتاب لمعالجة هذه الفجوة الهائلة في فهمنا لإيران.

لقد تغيرت العقيدة والفقه الشيعيان في إيران تغيرًا جذريًا على مدى نحو 50 عامًا مضت، إذ تحوّلا في خطوطهما العريضة من مصادر للاحتجاج والحشد السياسي في السبعينيات، إلى مصادر لترسيخ الحكم الديني الاستبدادي في الثمانينيات، وللإصلاح الديني في التسعينيات، ثم إلى التقليدية المحافظة منذ ذلك الحين. لكن شيئًا من هذه الاتجاهات السياسية الفكرية لم يتبدّد تمامًا مع ظهور تفسيرات جديدة، إذ بُنيت الطبقات المتعاقبة على تلك القائمة أصلًا، فظهرت أحيانًا بالتزامن مع تيارات أخرى، مكملة أو منافسة لها. وفي غضون ذلك، كان لكل من هذه التيارات أثر بالغ في الحياة الاجتماعية والسياسية للإيرانيين.

سأستعرض في الصفحات الآتية الطروحات النظرية والإسهامات العملية في الفكر الشيعي الإيراني كما أنتجها رجال الدين وغيرهم من المفكرين، أكانوا

أولئك المشهورين نسبيًا أم المغمورين أو الأقل شهرة. وهدفي هنا هو عرض التأثيرات الاجتماعية والسياسية المركبة التي أحدثتها هذه الطروحات في الفضاء العام. وبشكل أكثر تحديدًا، سأحلّل الطرق التي شكّل بها الإنتاج الفكري الديني الحالي في إيران الخطابات السياسية-الدينية التي لم تزل تتطور في البلاد، وأثّر في التحوّل المستمر للتشيّع الإيراني، وضَمِن، في نهاية الأمر، البقاء السياسي للجمهورية الإسلامية ومصيرها.

واعتمدت في خوضي في هذه المفاهيم والنظريات على ما توافر من الأدبيات التي صُنّفت داخل إيران وخارجها. وقد شهدت أدبيات العلوم الاجتماعية والدينية في إيران شيئًا من النهضة في السنوات التي تلت انتخاب حجة الإسلام محمد خاتمي للرئاسة في عام 1997 مباشرة. وفي إبان "حركة الإصلاح" القصيرة الأمد التي تبعت ذلك، نُشرت مئات الكتب وآلاف المقالات التي تناولت بالاستكشاف والنقد، وغالبًا بتفصيل دقيق وبصيرة نافذة، بعض المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية. وعلى الرغم من مضي ما ينوف على عقدين من الزمان على بعض هذه الأدبيات، فإن كثيرًا من المواضيع التي تناولتها ما تزال ماثلة حتى اليوم. وقد خمدت الآن حركة نشر الكتب المحمومة التي ظهرت في إيران في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، تحت وطأة الرقابة المتزايدة. غير أن نزرًا منها استمر حتى يومنا هذا. ولحسن الحظ، شهدت السنوات الأخيرة أيضًا نهضة ارتدادية في نشر مقالات المجلات المحكمة والدقيقة منهجيًا، الأمر الذي يتيح لنا نافذة للاطلاع على النقاشات والمناظرات الرصينة التي تجري في إيران بشأن مسائل العقيدة والفقه.

وقد اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على الأدبيات التي أُنتِجت في إيران. وأَنجَزتُ جميع الترجمات من الفارسية بنفسي. وفي السنوات الأخيرة، بات تضمين ترجمات باللغة الإنكليزية لبعض عناوين الكتب أو المقالات وأسماء المؤلفين في المنشورات من الممارسات الشائعة في إيران. وقد أبقيت على الترجمات الأصلية هنا، ما لم تكن بعيدة كل البعد من الدقة. كما أبقيت على بعض أشكال الكتابة الصوتية لأسماء المؤلفين، إذا ظهرت باللغة الإنكليزية في الكتب أو المقالات، حتى لو كانت كتابتي الصوتية لها مختلفة. وفي جميع الحالات

الأخرى، استخدمت نسخة مبسّطة من نظام الكتابة الصوتية لـ**المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، تتجنب استخدام علامات التشكيل للصوائت. كما تجنبتُ استخدام الرطانة ما استطعت، لأجعل مباحث الكتاب متاحة للقراء غير المختصين. ولمزيد من الوضوح والتيسير، يظهر في نهاية الكتاب مسرد يضم بعض المصطلحات الدينية المستخدَمة فيه.

شكر وامتنان

مكنّني عدد من المنح البحثية السخية المخصّصة لأعضاء هيئة التدريس من مؤسستي الأم، جامعة جورجتاون في قطر، من أداء عملي الميداني في إيران وجمع كثير من المراجع المذكورة هناك، ووفر لي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيئة أخرى داعمة جدًا، للعمل على إتمام الكتاب. وأتوجه بالامتنان والعرفان إلى عدد من الأصدقاء والأفراد الذين أعانوني في العمل على هذا الكتاب بسبل مهمة شتى. فقد كان لشاكيبا أبو الخيريان دور أساسي في جمع بيانات السيَر الذاتية الواردة في الملحق. وساعدت حميدة دورزاده بسرور في كثير من المسائل البحثية ذات الحساسية للوقت. وتكرم الزملاء أكينتوندي أكينادي، وعبد الله العريان، وجيريمي كونز (Jeremy Koons)، وباتريك لود (Patrick Laude) بقراءة المسوَّدات الأولى للفصول المختلفة من الكتاب، وقدّموا إلي نصائح واقتراحات ثمينة بشأن كيفية شحذ تركيزي وتعزيز حجتي. وبطبيعة الحال، أنا وحدي المسؤول عن أي عيوب ما تزال موجودة في الكتاب.

- 1 -

المقدمة

تُظهر العلاقات بين الدولة والدين في إيران اليوم سمات رئيسة ثلاثًا. ومن سماتها الواضحة أساس الدولة المتجذّر في التفسيرات الجديدة للفقه الشيعي؛ فالجمهورية الإسلامية ترتكز على نظام ولاية الفقيه، الذي يُترجم عادة إلى الإنكليزية بِـ(Guardianship of the Jurisconsult). وكانت فكرة ولاية الفقيه، كمفهوم، حاضرة في الفكر الشيعي زمنًا قبل أن يُسهب فيها آية الله الخميني في كتابه الذي يحمل العنوان ذاته في عام 1970. ويكمن إسهام الخميني في تفسيره المبتكَر للولي الفقيه على أنه القائد السياسي الأعلى الذي لا يقتصر إشرافه على الشؤون الدينية فحسب، كما رأى علماء الدين السابقون، فهو القيم العام على جميع شؤون المجتمع بأسره، الدنيوية والسياسية، إلى جانب شؤونه الدينية أيضًا. ويشكل مفهوم الخميني لولاية الفقيه اليوم القاعدة التي تقوم عليها أركان المؤسسات والسياسات في الجمهورية الإسلامية؛ فالنظام السياسي الإيراني مُشبَع بالأيديولوجيا، فهو إذًا أيديولوجي إلى حد يفوق كثيرًا ما قد يبدو من أول وهلة.

والسمة الثانية لعلاقات الدولة بالدين في إيران هي التحديات الفكرية الداخلية للتفسيرات الفقهية السائدة التي ترتكز عليها الدولة. وقد حُوّلت المؤسسة الدينية إلى بيروقراطية صارمة بعد الثورة، وأُخضعت لسيطرة الدولة السياسية والتنظيمية. غير أن التفسيرات الفقهية لقادة الدولة، وتصوراتهم المطعمة بالسياسة للنظام

الشيعي المثالي، لم تسلم من الجدل. وفي الواقع، ارتفعت في العقد الثاني للثورة أصوات في صفوف رجال الدين، وكذلك من خارج الأوساط الدينية، تعبر عن تحديات جدية للطريقة التي تطورت بها نظرية ولاية الفقيه. واستغرق الأمر من الدولةِ نحو عقد من الزمن، لتتمكن من تهميش هذه التحديات النظرية التي جاء بعضها من شخصيات تنتسب إليها، بصورة ناجعة. لكن هذه الأصوات المعارضة، أو على الأقل المخالفة، لم يُقضَ عليها تمامًا. فحتى يومنا هذا، تطل علينا تصوّرات مختلفة للنظام الشيعي المثالي، سياسية أكانت أم غير ذلك، فتخبو تارة، وتسطع تارة أخرى.

إن إعادة توكيد الدولة علاقتها المثلى بالدين التي تجلّت بأوضح صورها بعد عام 2009، تُعد السمة الثالثة للجمهورية الإسلامية اليوم. فما إن أُسكتت الآراء المعارضة بشأن العلاقة بين الإسلام والسياسة بصورة ناجعة، حتى وجدت الدولة الفسحة والفرصة لمأسسة تصوّرها للنظام المثالي على نحو كامل. وقد وجدت هذه "الأرثوذكسية الرسمية" التعبير عن ذاتها في ما يمكن أن يُطلق عليه "الخامنئية" التي تتسم بالمحافظة المتزمّتة في توجهاتها الفقهية، وبالاستبدادية في سياساتها، وبجنون الارتياب في المسائل الأمنية، وبالتالي، فهي لا تتسامح مع أي بادرة للمعارضة.

ويتتبع الكتاب، خلال طرحه نقاشاته، رحلة التشيّع الإيراني منذ نجاح الثورة في عام 1978–1979 حتى اليوم. ويركّز تحديدًا على الفقه الشيعي وما طرأ عليه من تجديد، وعلى علاقته بالدولة واستخدامها له، وحاله اليوم. وشهدت إيران في فترة ما قبل الثورة، بدءًا من الستينيات، وصولًا إلى أواخر السبعينيات والعامين الأولين للثورة، حتى عام 1981 تقريبًا، ما يمكن وصفه بالعصر الذهبي للفكر الفقهي والإنتاج الفكري الديني، أُنجزت خلاله تجديدات مهمة في دراسة علم الكلام والفقه والتاريخ الإسلامي والاجتهاد (الاستدلال العقلي المستقل) وتوظيفها. ثم طغت الحرب والثورة، إلى جانب مسارات متزامنة داعمة لبناء الدولة وترسيخ النظام السياسي، على الدينامية الفكرية للإسلام الإيراني في الثمانينيات. ولم تُفتح أبواب الاجتهاد مرة أخرى إلا في منتصف التسعينيات، وكان ذلك هذه المرة استجابة لتجربة الحكم الديني الكبرى التي جاوز أمدها عقدًا من الزمان،

والتي عرفها العالم باسم الجمهورية الإسلامية. وتبلورت "الثورة الفكرية" التي اجتاحت البلاد إذّاك بانتخاب حجة الإسلام محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية في عام 1997، وكغيرها من الثورات، بشرت في سنواتها الأولى بحقبة مثيرة من التفكير الحر والتجديد الفكري. غير أن الثورات من هذا النوع نادرًا ما تفي بوعودها، ولم يُكتب لإيران نهضة فكرية، أو إعادة تصور دور الدين في الدولة والمجتمع والنظر فيه.

وكانت الحركة الخضراء في عام 2009 آخر أنفاس الثورة الفكرية التي بدأ موتها المؤلم قبل ذلك ببضع سنين. وتعرضت الحركتان، الأولى حركة العلماء والأكاديميين الذين كتبوا المقالات ونشروا الكتب، والثانية حركة الناس في الشوارع منددين بسرقة أصواتهم، للقمع بلا رحمة على يد أرثوذكسية لا تلين، باتت الآن تسيطر بقوة على الدولة وعلى جميع مؤسساتها القمعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية. ولا تُحكم الدول بالقمع أو بالهيمنة على الفضاء العام فحسب، بل تُحكم أيضًا بالسيطرة على السرديات، أو الرواية، أو الروايات التي تُهيمن على حياة الناس يومًا بعد يوم. ومع أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، كانت الجمهورية الإسلامية قد تجاوزت نشأتها الأولى كتجربة. فقد أصبحت الآن حقيقة واقعة؛ حقيقة قاسية غاشمة، تأبى التنازل قيد أنملة عن الكون الأيديولوجي الذي اصطنعته وارتكنت إليه.

لم يزل الواقع السياسي للجمهورية الإسلامية شديد التعقيد والتشابك. ولم تزل مخاضات التشيّع الإيراني وتحوّلاته، بوصفه الأيديولوجيا الرسمية للدولة، بالغة الأثر. وهدفي هنا هو تحديد معالم تطور المفاهيم النظرية الأساسية التي تسترشد بها حكومة إيران الإسلامية منذ نجاح الثورة. ويتناول الكتاب الكثير من محاور البحث التي برزت كعناصر تكوينية أساسية لرؤية علماء الدين الإيرانيين لعالمهم المثالي. وتضم محاور البحث هذه أفكارًا ومفاهيم مترابطة، تشكل جوهر العالم السياسي الشيعي الإيراني. ويتضمن المحور الأول مناظرات ونقاشات بشأن الفقه بصورة عام، ومدى إمكان تفسيره وتطويعه – ديناميته – في أوقات وسياقات متغيرة. ويرتبط هذا ارتباطًا مباشرًا بمحورٍ ثانٍ للنقاش والتنظير الواسع، وهو طبيعة السلطة الشرعية ذاتها، وكيف تُضفى الشرعية على مَن يملكون سلطة

الحكم، ومن خلال أي مصادر. وقد تكون هذه النقاشات أكاديمية، لكنها بالنسبة إلى إيران ذات تأثير اجتماعي وسياسي حقيقي ومباشر. ومما يرتبط بالشرعية هو مسألة الحكم، وتحديدًا، مَن له الحق في الحكم، وكيف ينبغي أن يكون سلوك الحاكم في أثناء توليه السلطة. وثَمة مسألة أخرى، أصبح استكشافها ضروريًا على نحو خاص منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهي دور الديمقراطية وطبيعتها في نظام إسلامي مثالي. وأخيرًا، شهدت السياسة الإيرانية، ولا سيما منذ عامي 2009 و2010 تقريبًا، تطورًا مطّردا للخامنئية، وهو اتجاه أيديولوجي سياسي للدولة يتمحور حول آية الله علي خامنئي، "قائد" (رهبر) البلاد والولي الفقيه منذ عام 1989. ويؤكد الكتاب أن الخامنئية تشكل العمود الفقري للأرثوذكسية الرسمية الدينية والسياسية والأيديولوجية للدولة.

وآمل، من خلال هذا الكتاب، أن أتمكن من دفع فهمنا الجمعي للعلاقة بين الدين والسياسة في إيران في اتجاهات عدة جديدة، فهو يقدّم تحليلًا عميقًا للأسس الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية. وفي الصفحات الآتية، سأنقب تحت أديم الخطاب، مستكشفًا مفاهيمَ محددة ومبانيَ نظرية ما تزال توجه العلاقة بين الدين والسياسة في إيران بطريقة حية وديناميكية. ومن خلال دراسة بعض المفاهيم الدينية الأساسية المستخدَمة والنافذة حاليًا في إيران، يتوصل الكتاب إلى استنتاج مهم، وهو أن لبنية الجمهورية الإسلامية ومؤسساتها وأعمالها مضمونًا وعُمقًا نظريين أبلغ كثيرًا مما نفترضه عمومًا. والنظام الإيراني ليس نظامًا استبداديًا عاديًا؛ فهناك مبانٍ نظرية وأيديولوجية معقدة تدعمه. وقد استكشفت أنا وآخرون هذه التعقيدات المؤسسية للدولة في الجمهورية الإسلامية[1]. وبصرف النظر عن الاعتبارات العملية للسلطة، فإن هذا التعقيد المؤسسي هو نتيجة حقيقة أن المؤسسين الأوائل للدولة الإيرانية سعوا إلى تصميم نظام سياسي مخلص للإسلام وللجمهورية وصيانته في آنٍ. وقد استلزم التوفيق بين هذين المجالين المتمايزين للعمل، في نظام سياسي متماسك وقابل للتطبيق، تصميم دولة بالغة

(1) يُنظر على سبيل المثال:
Mehran Kamrava, *Righteous Politics: Power and Resilience in Iran* (Cambridge: Cambridge University Press, 2023).

التفصيل ومعقدة من حيث مؤسساتها؛ دولة ذات أسس نظرية وأيديولوجية مفصلة بالقدر ذاته. وتشكل هذه الأسس النظرية، التي صاغها في الأغلب كبار رجال الدين الذين يتنقلون بسلاسة بين المؤسستين الدينية والسياسية، ويربطون بينهما ربطًا عضويًا، المحور الرئيس للفصول القادمة.

عملت الجمهورية الإسلامية، منذ تأسيسها، على تسييس الفقه الشيعي تسييسًا كاملًا. وفي الوقت ذاته، أُنتج وأُعيد إنتاجُ الأساس النظري المعقد للدولة باستمرار، وحدث هذا على مستويات مختلفة وفي مجالات عدة. وعلى الصعيد الأوسع، هناك ثلاثة مواقع لإعادة الإنتاج الأيديولوجي في الجمهورية الإسلامية داخل المؤسسات الرسمية للدولة، وفي هيئات شبه حكومية، كمعاهد البحوث التي تدعمها الدولة، ووسائل الإعلام، والمؤسسة الدينية الممتدة، وبين المنظرين من رجال الدين وغيرهم، ممن يُعد انتماؤهم للدولة، في أحسن أحواله، فضفاضًا ومبهمًا. ونظرًا إلى طريقة عمل الجمهورية الإسلامية، وأنماط تطور المؤسسية وترسيخيها فيها، وأولوياتها الأيديولوجية والعملية، فإن الحدود بين هذه المواقع المختلفة ضبابية جدًا، ومن الصعب غالبًا، إن لم يكن من المستحيل، تحديد نهاية أحدها وبداية الآخر. على سبيل المثال، لا يتضح إلى أي هذه المواقع الثلاثة تنتمي المساجد والحُسينيات، ويسري هذا على المداحين والأوقاف الدينية الواسعة والمؤسسات شبه الحكومية. وأخيرًا، ربما أشد الأمور وضوحًا، هو وجود علاقة تكافلية جلية وشبه مباشرة بين المباني النظرية من جهة والتطورات السياسية الفعلية من جهة أخرى.

على الصعيد الأوسع، تنقسم الاتجاهات الدينية ما بعد الثورة في إيران إلى فئتين. فمن جهة، هناك التقليدية الدينية المحافظة التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها هيمنة رجال الدين، أو الخمينية، أو الخامنئية. وفي أقصى الطرف المقابل من الطيف، هناك خطاب يتمحور حول التأويل، ويعرف نفسه بأنه الرد على هذه التقليدية الدينية، ويُطلَق عليه اسم إصلاحي أو حداثي، أو أي تسمية أخرى "جديدة" مشابهة. وفي العقد الأول من الثورة، وفي سياق سياسي شهد مأسَسة الجمهورية الإسلامية الناشئة، ثم توطيدها، في ظل ظروف الحرب والقمع، هيمن الاتجاه الديني الخميني. وبحلول منتصف العقد الثاني للثورة، في التسعينيات،

وبعد أن أفسحت نهاية الحرب الطريق أمام إعادة الإعمار، وتراجع القمع قليلًا، بدأ خطاب الإصلاح، و"التفكير الجديد"، يظهر على ألسنة مفكرين متدينين وشديدي الإخلاص لمشروع الجمهورية الإسلامية، لكنهم حريصون على جعله يتكيّف مع المُثل المجردة لديمقراطية إسلامية تقدميّة تتطلع إلى المستقبل.

على الرغم من الحماسة التي ولّدتها أفكارهم في أوساط المثقفين، وبين كثير من الإيرانيين العاديين من الطبقات الوسطى، فإن عجز "المفكرين الجدد" عن ترجمة أفكارهم المجردة إلى نتائج سياسية ملموسة، ولا سيما في شكل مؤسسات قادرة على الصمود، حرمهم أي قدرة على البقاء على الأمد البعيد. وما بات يُعرف باسم "حركة الإصلاح"، لم يكد يصمد إلا عقدًا من الزمان. وصعدت الخمينية لتحتل مكانها، هذه المرة في كنف ولاية الفقيه التي كانت قد فرضت نفسها أخيرًا في شخص علي خامنئي. وما أسميه الخامنئية هنا، من باب التسهيل، يتمحور حول خامنئي، وإن لم تكن من إبداعه الفكري وحده. وبطبيعة الحال، فإن خامنئي مُكثر في التعبير عن تصوره المثالي للحكم الإسلامي في خطبه المتكررة، وكذلك من خلال ضمانه الغلبة السياسية لهذه الأفكار، عبر مجموعة من المؤسسات الداعمة القوية التي تحرص على تطبيقها وبقائها. أما رؤيته للتقليدية الدينية المحافظة، فتتمتع بدعم مجموعة من العلماء والفقهاء الذين توفر طروحاتهم النظرية المسوغات الفقهية الضرورية للوضع السياسي القائم.

ولم تزل الخامنئية تهيمن على المناخ الفكري في البلاد منذ نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة. ولا يعترف أحد بأن أبواب الاجتهاد مغلَقة الآن، فضلًا عن الإقرار بمسؤوليته عن ذلك. لكن الحيوية الفكرية للإسلام الإيراني أصبحت الآن شيئًا من الماضي، على الأقل في وقتنا هذا، ولا يكاد يصدر أي إبداعٍ علمي يذكَر من الجامعات والحوزات العلمية في طهران وقم التي كانت ذات يوم مراكز عصب إيران الفكرية، أو من أي ركن آخر من أركان البلاد. وللأمواج والتيارات الفكرية مدها وجزرها بالطبع. ولا شك في أن هذه ليست غاية الأمر، فحقيقة أن السياسة الإيرانية في حالتها اليوم؛ بوصفها جمهورية إسلامية يناهز أمدها نصف قرن من الزمان، هي في ذاتها مدعاة للاعتقاد أن كثيرًا من التفكير والتنظير آتٍ لا محالة. غير أن الصورة التي يلتقطها هذا الكتاب الآن، بدءًا من الأسس النظرية

للحكم الديني، وانتهاءً بترسيخه المؤسسي والأيديولوجي، تنتهي إلى أن الفقه والاجتهاد الشيعيين في إيران في حالة جمود، حيث أجبرتهما الظروف الثقيلة والإملاءات السياسية الراهنة على الكفّ عن سلوك سبلٍ جديدة، بل حتى على إعادة صوغ رؤى قديمة في الأغلب، وتحليل أقوال كبراء رجال الدين.

خطة الكتاب

يتفق ترتيب الفصول تقريبًا مع مد سياسة الحكم الديني في إيران وجزرها، والاتجاهات الفكرية المواكبة لذلك في التفكير الديني والفقهي. ويركز الفصل الثاني على السياق الأوسع الذي ينضوي إليه الحكم الديني الإيراني، وعلى تأثيره في النقاشات الفكرية المستمرة بشأن الدين والسياسة. وعلى وجه التحديد، يقدم هذا الفصل الخطوط العريضة للأوضاع السياسية في البلاد، تليها مناقشات أكثر تركيزًا بشأن المؤسسة الدينية، وتحديدًا، المركز الرئيس للدراسات الدينية، أي الحوزة العلمية في مدينة قُم.

وينتقل بنا الفصل الثالث إلى التركيز على الفقه الشيعي. ويتناول هذا الفصل بعض الركائز الأساسية للتفكير الفقهي التأسيسي الذي استندت إليه الجمهورية الإسلامية عشية نشأتها. وفي معرض تركيزه على المناقشات الفقهية، يبدأ الفصل في مناقشة عريضة للعلاقة بين الفقه والسياسة، ويبحث التصنيف التاريخي للفقه إلى تيار منفرد يميل إلى التقليدية والمحافظة، ومجموعة أخرى كانت أكثر دينامية وتقدمية، ثم تيار يقع بينهما تقريبًا، ينتهج سبيل الوسطية. ومن خلال إجمال هذه النقاشات في سياق تاريخي، يقسم الفصل الفقه الشيعي المعاصر إلى الصيغة التي هيمنت على العقد الأول بعد الثورة كما بينها الخميني، ثم إلى ما تشتت عنها مرة أخرى بعد الخميني من مجموعات دينامية-تقدمية، ومجموعات محافظة-تقليدية، ومجموعات براغماتية-معتدلة.

ويبين الفصل الثالث أن إسهامات الخميني وتجديداته في الفقه التي دعمها بحماسة حشد من أعوانه الغيورين، شكلت الأسس النظرية والمؤسسية للجمهورية الإسلامية. وسنناقش ما بات يُعرف، على نحو إجمالي، باسم "الخمينية" في الفصل الرابع. ويستكشف هذا الفصل التجديدات والتعديلات الفقهية التي جاء

بها الخميني في إطار سعيه إلى تطويع مفاهيمه النظرية للجمهورية الإسلامية، لتوائم التعقيدات الواقعية لإدارة دولة حديثة. وتشمل هذه المفاهيم ولاية الفقيه السياسية، أو ولاية الفقيه، وأوامر الدولة أو الأوامر الحكومية (احكام حكومتى) والمصلحة (مصلحت). ويبحث الفصل أيضًا إسهامات بعض كبار أعوان الخميني وتلاميذه في السنوات الأولى للثورة. ومن بين هؤلاء، رفقاء السلاح آية الله محمد بهشتي ومحمود طالقاني، وخليفة الخميني المختار، آية الله حسين علي منتظري، إلى أن استقال، إذ ما عاد بالإمكان السكوت على مواقفه. وقد اخترت أن أسلط الضوء على إسهامات هؤلاء الأفراد الثلاثة في بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية.

ويحتل مفهوم ولاية الفقيه ومنصبه مكان الصدارة في تجربة الحكم الديني للجمهورية الإسلامية. ويقدم الفصل الرابع دراسة متعمقة للمفهوم كما استخدمه الخميني بداية، ثم وضعه موضع التنفيذ. ويتقصى الفصل الخامس ولاية الفقيه إلى ما هو أبعد من – وإلى حد كبير، منذ – تدشين الخميني المبتكَر للمفهوم كمنصب سياسي أعلى. ويرتكز مفهوم ولاية الفقيه على فرضية بسيطة، وهي أن المجتمعاتِ جميعَها بحاجة إلى الإرشاد والحماية. وفي المجتمعات الإسلامية الشيعية، يتحقق الإرشاد بوجود "مرجع تقليد"، تسمح مكانته العلمية في الفقه والشريعة لأفراد المجتمع بالإفادة من نصيحته. والحماية، أو الولاية، يوفرها أيضًا عالِمٌ متمكن في الفقه، أي فقيه. ومنذ أن أعاد الخميني إحياء هذه الفكرة، يدور أحد الأسئلة الرئيسة في عقيدة الشيعة – وهو ليس سؤالًا جديدًا، لكنه عاد يتردد في الأوساط الدينية – على مدى الحماية: مَن يقدمها؟ ولمن؟ ومن ماذا؟ وإلى متى؟ وبأي شكل؟ وفي الوقت الراهن، حُسمت المسألة سياسيًا. ووفقًا للمنطق الأساسي لنظام الجمهورية الإسلامية، فإن مسؤوليات ولاية الفقيه لا تنتهي. وارتقاؤه إلى هذا المقام قَدَر إلهي. وأحكامه قطعية، فهو، إذا ما وصِف بكلمة واحدة، مطلق.

إن مِن الجوانب المهمة للفقه الإسلامي، ولا سيما الفقه الشيعي، الدعوةَ إلى ممارسة الاستدلال العقلي المستقل، أو الاجتهاد. وفي المجتمعات الشيعية، لم تزل ما تُسمى أبواب الاجتهاد تُفتح أو تُغلق في حقب مختلفة من التاريخ تبعًا لما استحسنه علماء الدين، وللظروف العامة التي وجدوا أنفسهم فيها. وقد

فتحت تجديدات الخميني الدينية والفقهية، والنظام السياسي الذي أفرزته، أبواب الاجتهاد على مصراعيها في إيران بدءًا من أواخر الثمانينيات وحتى التسعينيات، وإن كان ذلك ربما على نحوٍ لم يكن ليُقرّه بالضرورة. وفي التسعينيات، وجد عدد من علماء الدين والمفكرين في إيران، الذين عُرفوا جمعيًا باسم "المفكرين الجدد" (نو-انديشان)، المناخ السياسي والفرصة لتقديم تأويل جديد للإسلام من خلال تفكيك المعارف الشيعية السائدة، والاشتغال بالاجتهاد، وتقديم أفكار بشأن التوافق الجوهري بين الإسلام والديمقراطية. ويناقش الفصلان السادس والسابع على التوالي التأويلات الشيعية في التسعينيات، وبعض كبار المفكرين الذين أثارت أفكارهم الحماسة والقلق في آنٍ في الأوساط العلمية والدينية. ثم يوسع الفصل الثامن النقاش، ليشمل المفاهيم المتنافِسة للشرعية، أي الأسئلة التي تدور على منشئها، إلهيًا أكان أم شعبيًا، أو مزيجًا من الاثنين.

ويبدأ الفصل السادس، بداية أكثر تحديدًا، بإلقاء الضوء على التغير البطيء، ولكن المطّرد، في موقف بعض أوائل الجنود السابقين لأيديولوجية الثورة، من راديكاليين متشدّدين في أوائل الثمانينيات إلى إصلاحيين مخلصين في منتصف التسعينيات. وإذ تحوّل راديكاليو الأمس إلى إصلاحيي اليوم، شرعوا في نقد الفكر الشيعي الإيراني الذي توارثته الأجيال جيلًا بعد جيل، بصورة صاخبة، وعلنية للغاية. وهؤلاء الإصلاحيون، هم مفكرون مهتمون بالشأن العام، اشتهروا بين العامة، وجاؤوا من خلفيات علمية دينية، ومن عامة الناس على حد سواء، ودعوا إلى الدينامية المستدامة في الاجتهاد، وسعوا إلى تفكيك التأويلات الإسلامية الذي توارثتها الأجيال، أو على الأقل من عام 1978 إلى 1979 وما قبل.

وقد نظر كثير من هؤلاء المفكرين، الذين دُرست أفكارهم بشيء من التعمّق في الفصل السابع، لإسلام ديمقراطي كشكل من أشكال الحكم التي قد تكون قابلة للتطبيق في إيران. وسأركز على أفكار أربعة أفراد محددين، جميعهم من رجال الدين العاملين أو السابقين: محسن كديور (مواليد 1959)، وحسن يوسفي أشكوري (مواليد 1950)، ومحمد مجتهد شبستري (مواليد 1936)، وأبو الفضل موسويان. وأصبحت أسماء الثلاثة الأوائل مشهورة لدى العامة في التسعينيات وأوائل العقد الأول من الألفية الثالثة، ودفعوا أثمانًا باهظة على

الصعيدين الشخصي والمهني نتيجة ذلك. فقد أدت كتابات كديور إلى مثوله أمام المحكمة الخاصة برجال الدين عام 1999، وحُكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهرًا. وكان يعمل في تدريس الفلسفة في عدد من جامعات طهران، وفي عام 2007 فُصل من جميع المواقع التي كان يشغلها، ثم غادر البلاد. وهو الآن أستاذ في الفلسفة في الولايات المتحدة. كما حوكم أشكوري أمام المحكمة الخاصة برجال الدين في عام 2000 بعد أن صرّح في خطبة له بأن "العهد التاريخي للاستبداد في إيران قد بلغ نهايته". وحُكم عليه بالسجن أربع سنوات وجُرّد من رتبته الدينية. وفي عام 2009، وفي خضم حملة قمع الحركة الخضراء، غادر إلى ألمانيا وطلب اللجوء هناك. ولم يحاكَم مجتهد شبستري أو يُسجَن، لكنه أحيل قسرًا إلى التقاعد من منصبه كأستاذ للفلسفة في جامعة طهران في عام 2006، فنبذ العمامة والعباءة احتجاجًا على ذلك، وهو يعيش الآن متقاعدًا. أما العالِم الأخير الذي تناوله هذا الفصل، وهو أبو الفضل موسويان، فهو مختلف من جوانب عدة. فقد ولد في عام 1955، ولهذا فهو يمثل جيلًا أصغر سنًا من المفكرين الشيعة ذوي الميول الديمقراطية. وهو أيضًا الأقل شهرة من بين أولئك الذين درسناهم هنا، وهذا في الأرجح هو سبب استمراره في العمل والكسب كأستاذ في الإلهيات في جامعة مفيد في قم. وقد اخترت متعمدًا تسليط الضوء على طروحاته هنا، لأُبرِزَ الدافع المتجدد لابتكار نظرية ديمقراطية للإسلام، على الرغم من الاستبداد المستشري الذي يجد موسويان وأمثاله أنفسهم فيه.

الشرعية هي إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، وقد تفشّت الأسئلة التي تدور على مصدر الشرعية؛ أإلهي هو أم شعبي، في كثير من النقاشات بشأن التأويل في التسعينيات وفي العقد الأول من الألفية الثالثة. فحتى الصعود المطّرد للتقليدية الدينية المتشددة الذي تؤازره موجات منتظَمة من القمع، وميل متزايد نحو الاستبداد، فشل في حسم القضية حسمًا نهائيًا حتى يومنا هذا. ولا يفتأ منظرو الدولة يضخّمون حجة الدستور الواهية، بأن الشرعية تأتي من الله، بينما يأتي القبول من الشعب، وأن الدولة تحتاج إليهما معًا، لكي تؤدي وظيفتها أداءً جيدًا. ويناقش الفصل الثامن هذه الحجة التي [يعدها] بعضهم محورية، ويطعن فيها آخرون أو يؤيدونها، وكذلك عواقبها المؤسسية على منظومة الحكم الديني.

لم يدم ألق الاجتهاد الدينامي طويلًا. فلم تدم فترة أبواب الاجتهاد، التي أتاحتها رئاسة خاتمي بشكل جزئي، طويلًا. وبتلاشي "عصر الإصلاح"، واندثاره مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، عادت التقليدية الدينية إلى فرض نفسها سياسيًا وفكريًا على حد سواء، وسعت إلى إسكات أصوات تيار الإصلاح الفقهي الواحد تلو الآخر، غالبًا بالقوة والإكراه. وهذه "الخامنئية" الصاعدة التي حازت النصر، والتي حكمت إيران سياسيًا وخطابيًا بخطًى ثابتة منذ أوائل العقد الثاني من الألفية الثالثة، هي موضوع الفصل التاسع. وقد أثبتت الخامنئية أنه لا تسامح فيها مع أي شكل من أشكال المعارضة، سياسية أكانت أم فكرية، متجاوزة حدود ولاية الفقيه "المطلقة" إلى مستويات أعلى من التغلغُل والسيطرة السياسية.

ويضم الملحق موجزًا للسيَر الذاتية لبعض الشخصيات الرئيسة التي يناقش الكتاب أفكارها وأعمالها. ولا يُعد هذا في أي حال من الأحوال قائمة شاملة للشخصيات الرئيسة في الجمهورية الإسلامية. وإنما صُمّم، ليكون دليلًا مرجعيًا سريعًا لبعض الأفراد المذكورين هنا. وختامًا، يصدح الفصل التاسع بالتساؤل عمّا يخبئه المستقبل، في الأرجح، للجمهورية الإسلامية. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يستكشف الفصل السيناريوات الأرجح لطبيعة الإسلام والسياسة دائمتَي التطور والتغير في إيران. فإلى متى؟ وفي أي شكل وصيغة ستدوم الخامنئية بعد خامنئي؟ فحتى القادة الأعلون في نهاية الأمر سيموتون يومًا ما. والطريق الذي ستسلكه إيران في المستقبل مجهول تمامًا. لكن المؤكد هو استمرار التغيّر والتحوّل في الفقه والسياسة والمجتمع الإيراني.